نظام الأزمات في العراق

أحمد سعداوي

كشفت الأزمة المستمرّة بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق، والذي تُصرّ الأحزاب الإسلامية الشيعية على تمريره، أنّها ليست سوى مظهر لمشكلة أعمق، ثُبّتت أركانها في الأيام الأولى للنظام السياسي الجديد بعد إبريل/ نيسان 2003، حين جرى التعامل مع المجتمع، لا على أساس أنّه مجتمعٌ عراقي، وإنّما مجموعةٌ متباينةٌ من المجتمعات، وكلٌّ واحدٍ منها محكوم بأعراف وقوانين خاصّة.

تجاهل آباء النظام السياسي الجديد 82 سنة من حكم الدولة الوطنية، وصُفّرت عدّادات الدولة العراقية، ليبدأوا بتشكيل نظام جديد، وذاكرة جديدة، جرى العمل على ترسيخها في المجتمع بقوّة. تنظر إلى كلّ حقب الدولة الوطنية في العراق أنّها حقبةُ حكم نظامٍ طائفيٍّ تتحكّم فيه «أقليّةٌ سنيّةٌ». ولم يطرحوا مفهوماً بديلاً عن الوطنية العراقية، وإنّما سحقوها تماماً. إن كان في مستوى الخطاب أو في مستوى الإجراءات التي تُرسّخ وجود جماعات طائفية وعرقية في البلد، ترفع كلّ واحدةٍ منها هُويّتها الطائفية أو العرقية إلى مستوى الهُويّة العُليا، بديلاً من الهوية الوطنية.

عبّرتْ، منذ وقت مبكر، شخصيّات عديدة من أوجه الإسلام السياسي الشيعي عن عدم إيمانها بفكرة الوطنية. وهناك على سبيل المثال تنظيرات مُصدّعة للرؤوس نشرها في صفحات الصحف رئيسُ الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، ثمّ جمعها في كتاب فيما بعد، يُحاول فيه أنْ يُشدد على استحالة فكرة الوطنية، وأنّ قدر العراق أن يكون جماعاتٍ لا مجتمعاً واحداً.

حتّى الحرب ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) التي احتلّت أجزاء من العراق، فإنّ عيديين ممّن اندفعوا لقتالها كان وازعهم الدفاع عن شيعيّتهم لا عن الوطن العراقي. ولأنّهم لا يؤمنون بصلاحية الفكرة الوطنية، فإنّها مُتهمّة عندهم، وتبدو شعاراً زائفاً يريد من يرفعه غرضاً آخر غير الوطنية المتوهّمة.

لا يرضي هؤلاء أنّهم فعلياً يتحكّمون في العراق من شماله الى جنوبه، وأنّهم استطاعوا ترويض النُّخب السياسية والاجتماعية للمكوّنات الأخرى، وإخراس غالبية المُعارضين من وطنيين وغيرهم، وإنّما يريدون المزيد من «شيعنة» الدولة أو «تشييعها»، والمزيد من فرض تراتيبك الدين والطائفة على المساواة التي تفرضها الديمقراطية وحقوق الإنسان. ففي الديمقراطية يحقّ الكلام للجميع، ومن حقّ (بل ومن واجب) الجميع أن يتكلّموا حتّى يسهموا في بناء بلدهم. أمّا في التراتيبية الدينية الطائفية، فإنّ حقّ الكلام محصور بالنخبة الدينية أو من يدين لها بالولاء، ومن يخالفهم عاص أو خارج عن الملّة. أو أنّه يتبع ثلّة من «المنحرفين والساقطين». كما عبّر أحد رجالُ الدين المنزعجين من اعتراض من اعترض على مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية. يحرف الانشغال بـ«تشييع» الدولة وأسلمتها بوصلة الاهتمام العام بقضايا أكثر حيوية، مثل وقوف العراق على الحافّة، بسبب تخصيصه ما يقارب الـ 70%، حسب بعض الإحصاءات، من واردات النفط لمُرتّبات الموظّفين والرعاية الاجتماعية والتقاعد. فإذا نزلت أسعار برميل النفط إلى حدود 60 دولاراً، فستكون الواردات كافيةً بالكاد لتسديد هذه المُرتّبات، فضلاً عن التفكير بتمويل المشاريع الحيوية والتنموية. الانشغال بمأسسة زواج القاصرات وتشريعه، وسلب مزيد من حقوق المرأة التي أقرّها قانون الأحوال المدنية النافذ، يحجب النظر عن الكوارث التي يعيشها المجتمع العراقي من سنوات بسبب الزواجات المُبكّرة، والتي تُؤدّي إلى طلاقات مُبكّرة، ثمّ ضياع الأبناء، ما بين الأبوين.

إنّ نظاماً سياسياً يقسّم المجتمع إلى جماعات، ولا يعمد إلى تنمية البيئات الجامعة لكلّ العراقيين، وإلى تشريع قوانين للمواطنين كلّهم، والتفكير بمصلحتهم الجماعية، ويخشى من الرقابة ويحارب من ينتقد أو يكشف الخلل، لن يُنتِجَ استقراراً أو تنميةً حقيقيّةً، مكرّساً جهده لاختلاق الأزمات ذات النَّفَس الطائفي والعنصري، والتي تُحفّز جمهوره الضيّق من المُتطرّفين في مواسم الانتخابات.

انتفاضةُ السويداء واستئنافُ الثورة السورية

رانيا مصطفى

تعزيزات أمنية وتطويق مدخل المدينة بالحواجز الأمنية لعزلها عن محيطها، والتي أبطل مفعولها بعد مفاوضات مع الجهات الأمنية، وتحولت حواجز عسكرية لا تتدخّل بالمارّة المدنيين.

كذلك، نجح المحتجّون في الاتفاق على منع إجراء الانتخابات التشريعية في المحافظة في 15 تموز/ يوليو الماضي، وأخيراً في تشكيل هيئة عامّة للحراك، بارَكها شيخ عقل الطائفة حكمت الهجري، وفي انتخاب لجنة سياسية في بلدة قنوات، وفي الاتفاق على ثوابت وحدة الأراضي السورية.

هذا العامُ من الصُّمود في الساحات، ولكن أيضاً التعثّر في التوصّل إلى برامج سياسية في أرض الواقع تُترجم الشعارات العامة التي توافقت عليها قيادات الاحتجاج، هو نتيجة طبيعية للحالة السورية المعقّدة والمركّبة، سواء حالة النُّخب السياسية والاجتماعية من الطبقة الوسطى المتعلّمة الطامحة إلى الديمقراطية والحرّيات والمشاركة السياسية، أو حالة الفئات الأهلية التقليدية، الساعية إلى ارتقاء أوضاعها المعيشية والخدمية وتأمين مستقبل أفضل لأبنائها. تكمُنُ أهمّية استمرار انتفاضة السويداء في وطنيّتها واستنادها إلى ما أنجزه السوريون في ثورتهم منذ 2011، من سلبيات وإيجابيات، وفي أنّها تجمّعُ أطيافاً سياسية واجتماعية متنوّعة ومتخالفة في الرؤى والتطلّعات والأهداف، لكنّها تقارَبتْ تنوّع الحالة السورية الأم؛ وهذا العامُّ المُتعثّر سياسياً أنجز كثيراً في صعيد خلق فضاء عامّ حرّ، وحوارات سياسية مفتوحة تحت ضغط الحفاظ على استمرارية الحراك والقطيعة التامّة مع إمكانية العودة إلى ما قبل منتصف أغسطس/آب 2023، خاصّة مع فشل إدراة النظام ملفّ الفساد، والاقتصاد، والحالة المعيشية، وهذا خلق توافقاً بين المحتجّين، ومنهم جماعاتٌ أهلية كانت تقف في صفّ النظام أو على الحياد، على ضرورة التغيير السياسي وفق القرارات الأممية. هذه التجربة تستند إلى بدايات الثورة في 2011 وما تلاها من انحرافات دراماتيكية، ولكن أيضاً إلى إجراء مراجعة لأخطائها، وإن كانت غير منضبطةٍ أو مدروسة، ومحاولة تجنّبها؛ فأولاً، اتخاذ الشكل السلمي للحراك وعدم الانجرار نحو العمل المسلّح، رغم وجود فصائل متعدّدة تحمل السلاح، وحصر دورها في الحفاظ على أمن المدينة، خاصّة من انتهاكات عصابات الخطف والاتجار بالمخدّرات، وهنا يلحظ المُحتجُّون خطأ تحوّل الثورة عملاً مسلّحاً من دون وضع استراتيجية تُبقي على أولوية العمل المدني والسياسي في الداخل. وثانياً، هذا الحذر من العمل المسلّح يقود إلى فكرة أخرى هي تجنُّب انفصال المحافظة عن الدولة المركزية في دمشق، ما يبقي على أهمّية أن يكون التغيير السياسي مركزيّاً بعد فشل سياسة تحرير المدن، التي اتبعها «الجيش الحرّ» في الثورة السورية، وكذلك المُعارَضة، التي راهَنت على دعم خارجي، وانتهى الأمر إلى حكم مناطقيّ، ثمّ دخول جماعات جهادية وسلفية، ليس لها علاقة بالثورة، وما تبعها من تدخّلات خارجية.

> الديمقراطية القائمة على أساس المواطنة، ليست وصفةً سياسيةً كافيةً ومقنعةً لمستقبل سورية، إلّا إذا رُبطت بعلمانية الدولة

عدم قدرة النظام على مواجهة احتجاجات السويداء بالعنف، كما فعل مع باقي المناطق السورية، يسمح للمنتفضين باتّخاذ قرار الحفاظ على سلمية الحراك، لكنّ ذلك أيضاً لا يُبرّر خطأ الانقياد وراء مشاريع فئوية سمح بها العمل المسلّح، والتمويل الخارجي، خلال إنهاء دور الحراك الشعبي في 2013. إنّ المقارنة هنا بين عجز النظام عن مواجهة حراك السويداء بالعنف في مقابل استخدامه العنفَ المُفرط في تظاهرات العامين الأولين للثورة، هي مقارنةٌ خاطئةٌ، لأنّ حراك السويداء هو نتاج الثورة السورية، في شكل سياسات عامّة ناجحة، أو برامج انتخابية تدعو إلى دورة أخرى راشدة، كفؤة ونتاجة للسياسة العامّة.

تلك ثلاثة خيارات من بين عشرات يمكن الاعتماد عليها لكشف الركود، بقصد رسم خريطة طريق لوصفة علاج، ذلك أنّ تقديم السلبيات والتغنّي بالانتقاد لا يمكنه صنع حلم جديد، وحالة بديلة في حين أنّ الامتلاء الذي يتبعه تقديم وصفة علاج هو المطلوب، وهو ما لم يقم به الحدث بقدر ما هو الذي وصف الحالة السياسية، وقال عنها إنّها راكدةٌ، من دون أن يقول السبب، ولم يأتِ على بديل.

تبدأ مسارات البحث عن الركود بالحديث عنه وربّما، للمفارقة، نحن شاكرون لبن قرينة أنّه أفسح المجال لتوصيف ذلك الركود بأكثر من عبارات الإشارة إليه، وهو الحديث الذي يُعدُّ، هنا، اعترافاً بوجود إشكاليه، من دون الغوص في البحث عن مسبّباتها، والمستهدَف هو رسم لعلاج للحالة له جوانب شكلية وأخرى أعمق. من الجوانب الشكلية تلك التي تحتاج إلى قرارات مُستعجلة، العودة إلى الحالة العادية في المجالين الإعلامي والسياسي، بحيث إنّ الفترة، منذ 2019 التي شهدت أحداثاً جساماً قد تكون بطبيعتها الاستثنائية متطلبة لإجراءات ضبط انتهت، وتستدعي، بمرجعيّة الموعد الانتخابي المقبل وما سيتبعه، استحقاقات أخرى مهمّة: استعادة الفعل السياسي متمثلاً في حرّية التعبير والنقاش المتناقض متعدّد الآراء، ليكون الأمر بالتالي، شكلياً، مرتبطاً بقرار فتح المجالين المذكورين، مع إحاطة ذلك الفتح بالقوانين التنظيمية التي تمنع من الانزلاقات المتّصلة بالشخصنة، ونشر بخصوصه، خاصّة بعد التجارب الرديئة لحكم مجموعات إسلامية بأيديولوجيات متفاوتة في تشدّدها، وذات مصالح متضاربة ومتّصارعة.

يبقى سؤال الديمقراطية، الذي تطرحه غالبية النُّخب السورية، هو ما يحتاج إلى نقاش، نُحوّل على أبناء السويداء وهيئة الحراك السلمي ولجنته أن ينجزوه قبل صياغة برامجهم؛ إذ إنّ الديمقراطية القائمة على أساس المواطنة ليست وحدها الوصفة السياسية الكافية والناجعة والمقنعة لمستقبل سورية، إلّا إذا رُبطت بعلمانية الدولة، وبمشاركة الشعب عبر النقابات والاتّحادات المستقلّة، وبالنمط الاقتصادي القادر على تأمين احتياجات غالبية الشعب السوري، والخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة، وعدم التعويل على أوهام سياسات الانفتاح الاقتصادي، في مقابل التقشّف وتقليص دور الدولة في توفير الخدمات الصحية والتعليمية للشّعب؛ وإنجاز هذه البرامج هو ما يكفل عودة الشعب السوري إلى الثورة في المناطق السورية كلّها.

أخيراً، إنّ حراك السويداء يخلق تجربةً سوريةً مهمّة للمرّة الأولى، ستنعكس نتائجها في كلّ الفضاءات السورية، في مناطق النظام، ومناطق المعارضة شمالاً، والإدارة الذاتية في الشمال الشرقي.

(كاتبة سورية)

في الرُّكود السّياسي في الجزائر

محمد سي بشير

قال زعيم حركة البناء (حزب مؤيّد لسياسات السُّلطة في الجزائر، ومن المساندين للرّئيس المترشّح عبد المجيد تبُّون) عبد القادر بن قرينة، إنّ السياسة في الجزائر في حالة ركود، ووصف لتبيان ذلك مظاهر قصور وفساد، ما استدعى كتابة هذه المقالة بمناسبة انطلاق حملات الانتخابات الرئاسية في منتصف أغسطس/ آب الحالي، بمشاركة مُرشّحَيْن آخرَيْن، هما رئيس حركة مجتمع السلم حساني شريف، والأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش. جاء توصيف بن قرينة للوضع في إطار مقدّمات ما يجري منذ 2019، تاريخ انطلاق الحراك ضدّ العهدة الخامسة للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، أي على بعد أقلّ من شهر من الانتخابات الرّئاسية المزمعة في السابع من الشهر المقبل (سبتمبر/ أيلول)، وهي مقدّمات راكمت خلق المجال السياسي إضافة إلى المجال الإعلامي، وتحتاج معهما الطبقة السياسية، والمجتمع المدني، إلى مقاربة جديدة لتنظيم الجملة الانتخابية، قال عنها بن قرينة إنّها غير موجودة في ظلّ استمرار الفساد وغياب الكفاءة، ما يستدعي إيجاد معالم لعمل سياسي يعيد الفعل السياسي إلى الساحة، ويُسهم من خلالها في إثراء المقترحات المصاحبة للرئاسيات، إضافة إلى عودة الوعي لدى الناخب بأهمّية الانتخابات في تقييم السياسات العامّة، إنجازات ومكتسبات، نجاحات وإخفاقات، قصوراً وعدم إشباع الحاجيات الأساسيّة للمواطن... وهي كلّها إشكاليات، لو كان الفعل السياسي حاضراً في شكل سياسات عامّة ناجحة، أو برامج انتخابية تدعو إلى دورة أخرى راشدة، كفؤة ونتاجة للسياسة العامّة.

تلك ثلاثة خيارات من بين عشرات يمكن الاعتماد عليها لكشف الركود، بقصد رسم خريطة طريق لوصفة علاج، ذلك أنّ تقديم السلبيات والتغنّي بالانتقاد لا يمكنه صنع حلم جديد، وحالة بديلة في حين أنّ الامتلاء الذي يتبعه تقديم وصفة علاج هو المطلوب، وهو ما لم يقم به الحدث بقدر ما هو الذي وصف الحالة السياسية، وقال عنها إنّها راكدةٌ، من دون أن يقول السبب، ولم يأتِ على بديل.

تبدأ مسارات البحث عن الركود بالحديث عنه وربّما، للمفارقة، نحن شاكرون لبن قرينة أنّه أفسح المجال لتوصيف ذلك الركود بأكثر من عبارات الإشارة إليه، وهو الحديث الذي يُعدُّ، هنا، اعترافاً بوجود إشكاليه، من دون الغوص في البحث عن مسبّباتها، والمستهدَف هو رسم لعلاج للحالة له جوانب شكلية وأخرى أعمق. من الجوانب الشكلية تلك التي تحتاج إلى قرارات مُستعجلة، العودة إلى الحالة العادية في المجالين الإعلامي والسياسي، بحيث إنّ الفترة، منذ 2019 شهدت أحداثاً جساماً قد تكون بطبيعتها الاستثنائية متطلبة لإجراءات ضبط انتهت، وتستدعي، بمرجعيّة الموعد الانتخابي المقبل وما سيتبعه، استحقاقات أخرى مهمّة: استعادة الفعل السياسي متمثلاً في حرّية التعبير والنقاش المتناقض متعدّد الآراء، ليكون الأمر بالتالي، شكلياً، مرتبطاً بقرار فتح المجالين المذكورين، مع إحاطة ذلك الفتح بالقوانين التنظيمية التي تمنع من الانزلاقات المتّصلة بالشخصنة، ونشر

> لا يتيح الإعلام المُغلَق، ولا المجال السياسي غير التنافسي، إمكانيةَ الكشف على القصور، وبالنتيجة تغيب مُؤشّرات البرامج الانتخابية والكفاءات البديلة

الكراهية أو التشهير بالناس، وصولاً إلى المساس بوحدة البلاد وأمنها من التهديدات، وكلّها مقتضيات قانونية تمّ التشريع لها، ويمكن إعمالها حتّى لا تكون من حجج الإبقاء على قرارات الغلق أو العمل بها، فعلاً وواقعاً.

أمّا الجوانب المضامينية المُستعجلة فهي فسح المجال أمام الكفاءات، كلّ في المجال الذي يعمل فيه، ويحسن الحديث عن اشكالاته، ما سيعيد الحياة إلى النقاشات السياسية والفكرية دونما رادع من معارضة أو خلاف مع السلطة، ذلك أنّ الحملة الانتخابية للمرشّحين الثلاثة، في رئاسيات سبتمبر، تستدعي العودة إلى ذلك الجو سعياً نحو حرّية التعبير باعتبار اختلافات المرجعيات الأيديولوجية للمرشّحين، وخطّطهم السياسية للفترة القادمة.

المهم، هنا، إبعاد شبح الركود الذي سيحقّق أهدافاً ثلاثة: عودة الوعي السياسي، والمشاركة السياسية، ويُوجد تفاعلاً بين فئات المجتمع المُختلفة، سواء كانت نخبةً سياسيةً أو مُفكّرين، كُتّاباً ومحلّلين، ممّا كنّا نشاهده في الأعوام السّابقة، وكان مُتّصلاً بثراء السّاحة السياسية، بعيداً من الأحزاب المجهرية أو التصحير السياسي، الذي مارسته العصابة، وكاد يُؤدّي إلى عهدة خامسة في ظلّ مرض الرئيس الراحل بوتفليقة، منذ 2012 تقريباً، وأضاع للأسف فرصاً كثيرة على الجزائر، بل جرّها إلى العودة إلى مربّع الأزمة، مع انخفاض أسعار المحروقات، و تبخّر احتياطي الصّرف وعائدات الريع.

الجزائر على مشارف حملة انتخابية لانتخابات مصيرية تحتاجها بمرجعيّة الأهداف التي يرتجيها الجزائريون منذ استقلال البلاد، التي لم نصل إليها، أو وصلنا إلى تحقيق جزء منها فقط، وما يهم ليس إقرار وجود ركود، بل المُهمّ هو التوافق على ما يرفعه في إطار الحفاظ على البلاد، والسعي المجتمعي، نخبةً ومواطنين، سلطةً و شعباً، إلى تجسيد تلك الأهداف، ذلك أنّ الاختلاف سنّة المجتمعات كلّها، لكن ثمّة ثوابت تستدعي الإجماع بشأنها، وأخرى تقتضي لزاماً ووجوباً تعدُّد الآراء حول مضمونها، ومنها موضوع السياسات العامّة، في المجالات كافة.

(أستاذ جامعي من الجزائر)

عندما وضعت إيران نفسها في مأزق...

غازي دحمان

يفترض المنطقُ أنّ محور المقاومة الذي تقوده إيران يملك بنكَ أهدافٍ كاملاً داخل إسرائيل، فحالة الحرب المستمرّة منذ عشرة شهور، وينخرط فيها المحور، تستدعي أن يكون هناك تجهيزٌ لمرحلة قد تتحوّل معها الحرب في مستويات أكثر شمولاً، ما قد يدفع أطرافها إلى استخدام أوراقهم كافّةً في سبيل منع الخصم من تحقيق أهدافه، التي في مُقدّمتها كسر شوكة الطرف الآخر وإذلاله. الدافع لهذا الكلام، هو السؤال عن تأخّر الردّ الإيراني، وهل أرادت إيران من ذلك التجهّز لضمان أن يكون للردّ مفاعيل قوية؟ وهل إيران، التي تقوم بتشغيل جبهات عدّة ضدّ إسرائيل، لم تكن متجهّزة لمثل هذه التطورات؟ أم أنّ تقديرات خبرائها العسكريين كانت تستبعد إمكانية شنّ إسرائيل هجمات داخل إيران، كما فعلت في عملية اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة؟

كان الردّ السريع، أيّاً كانت نتائجه، سيصبر أكثر منطقية، وسيجري تفهّمه حتّى داخل إسرائيل نفسها، على اعتبار أنّ إسرائيل قامت بضربة كبيرة، ومن الطبيعي أن ترد إيران وحلفاؤها، ويمكن امتصاص تداعيات الضربة، لكنّ التأخير في الردّ ورفع سقف التهديدات من إيران وحزب الله، وغموض الردّ وأبعاده ومداه... ذلك كلّه أوجد واقعاً جديداً، يمكن وصفه بعتبة البيئة الاستراتيجية للحرب بدرجة شديدة.

لقد أظهرت مُجريات الحرب أنّ التكتيكات التي استخدمتها إيران وأذرعها كان لها دورٌ مهمٌّ في تشجيع نتنياهو على القيام بتصرفات متهوّرة، فمنذ بداية الحرب قامت استراتيجية إيران على إلى بناء تقديرات غير حقيقية، تستنزف قواه، وترفع منسوب التوتّر لديه، هذا ما حاولت إيران فعله بتأخير ردّها على إسرائيل، لكنّ المشهد الآن تكشّف صورةً مغايرةً لما أرادته طهران، التي كان من الأفضل لها أن تحسم أمر الردّ بسرعة، وحتّى قبل أن يُوارى إسماعيل هنيّة الثرى، وحتّى ولو كان ردّاً غير متناسب، سيكون أفضل من انتظار نتنياهو لمنحها فرصة الخروج من هذه الورطة المعقّدة، التي ستكلّفها كثيراً.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

ليس باسم الشعب اللبناني

باسل. ف. صالح

ما الهدف من انتقال الطبقة الحاكمة في لبنان من المازق التي تعمل جاهدة على إنتاجها، في حين أنّ إدارة الشأن العام تفترض أن تقوم على أولوية التصدّي للمشكلات التي تواجه الناس، وتصادر حقوقهم، وتطيح عيشهم، وأملاكهم، ومقدّراتهم، وثرواتهم الطبيعية؟ لماذا المشهد الاستراتيجي بدرجة كبيرة، إذ أصبحت غاية أهدافهم أن تسنح لهم الظروف بالقيام بضربة يستعيدون من خلالها هيبة الردع، التي فُقدت جرّاء قيام إسرائيل باستهداف بيروت وطهران، وقبلهما الحديدة، راهنت إيران وأذرعها على تحقيق اختراق في المفاوضات الجارية في الدوحة للخروج من المأزق، والقول إنّ الردّ لم يعد مهمّاً طالما انتهت الحرب على غزّة، لكن البادي أنّ نتنياهو رفض منح إيران هذه الفرصة.

إزاء ذلك، باتت إيران أمام خيارين لم تحسب لهما أيّ حساب، إمّا القبول بميزان ردع مختلّ لمصلحة إسرائيل، وبانعكاسه تالياً على طاولة المفاوضات، بما يعنيه ذلك من خسارة للهيبة الإقليمية، أو الدخول في حرب هي أشبه بالانتحار في ظلّ الاستعدادات الأميركية والأطلسية، وهو ما يرغب نتنياهو فيه.

في الحرب، يستخدم الاعيبون الخدع وعمليات التضليل بكثافة، بهدف استنزاف العدو إلى أبعد الحدود، ودفعه إلى بناء تقديرات غير حقيقية، تستنزف قواه، وترفع منسوب التوتّر لديه، هذا ما حاولت إيران فعله بتأخير ردّها على إسرائيل، لكنّ المشهد الآن تكشّف صورةً مغايرةً لما أرادته طهران، التي كان من الأفضل لها أن تحسم أمر الردّ بسرعة، وحتّى قبل أن يُوارى إسماعيل هنيّة الثرى، وحتّى ولو كان ردّاً غير متناسب، سيكون أفضل من انتظار نتنياهو لمنحها فرصة الخروج من هذه الورطة المعقّدة، التي ستكلّفها كثيراً.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

> مساعدةُ دولٍ الشعبَ اللبنانيَ لن تُؤدّي إلّا إلى تغذية طبقة تنهشه

والإفساد، ومن تشريعه أمام المجهول من كلّ حدب وصوب، وتركه عرضة لتحالفات الميليشيات والأفاعي الداخلية، أو إرادات ومصالح خارجية، في حين أنّ أكثرية الشعب لا تتاخّر قيد أنملة في إعادة إنتاج الطبقة التي أوصلتها إلى هذه الحالة، وعلى استعداد للقتال من أجلها، وهو ما تُظهره الانتخابات النيابية عند كلّ استحقاق؛ فهل هذه الأكثرية ضحيّة أم هي شريك؟

هي ليست المرة الأولى التي تحاول فيها دولة عربية، مشكورة، المساعدة في انتشال اللبنانيين، بل هو سلوك يمتدّ عقوداً خلت، فكانت الدول في كلّ مرّة، سواء علمت بذلك أم لم تعلم، وسواء بقصد أو من دون قصد، تنتشل الطبقة الحاكمة وهي تحاول انتشال الشعب اللبناني، في حين أنّ الأغلبية باتت تعرف أنّ المؤسّسات اللبنانية، واللبنانيين من خلفها، لا يستفيدون قيد أنملة من هذه الهبات والمنح والمساعدات كلّها، بل تجد طريقها الآمنة إلى جيوب وحسابات المسؤولين، بهذا الكَمّ من المشاكل والانهيارات والظّلام المستمرّ، وهي بحاجة إلى العيش على حالات الإنعاش والمساعدات والمنح؟ أو بكلام آخر، هل يعقل أن تعتاش دولةٌ على التسوّل وسحب الأموال من أمام شعوب هي أحقّ بها، لغاية واحدة هي أن تصل إلى مسؤولين يُكدّسونها في حساباتها وحسابات زوجاتهم، وفي شركاتهم، وفي سيّارات لآلاهم الفارهة؟

خِتاماً، بات مطلوباً اليوم من الدول التي تريد مساعدة الشعب اللبناني الكفّ عن مساعدة الدولة اللبنانية المنهارة، التي أحكمت طبقتها الحاكمة سيطرتها عليها، لأنّ كلّ ما يُرسل باسمها لن يساهم إلّا في الإمعان بالانهيار وتغذية من يعملون بكلّ جهد وكدّ في تكريسه، لذلك المطلوب قطع مصادر الإنعاش كافة عن دولة لا تريد إنعاش نفسها، وصولاً إلى أنّ كلّ محاولة لن تُؤدّي إلّا إلى تغذية طبقة تنهش هذا الجسد اللبناني، فتُجدّد عُمرَها لتستكمل نهشه ونثر قبحها في الاتجاهات كافّة.

(كاتب لبناني)

عن عقلية القلعة الغزّية المحاصرة

عيسى الشعيبي

يستشكل على كثيرين بيننا، وفي المحيط العربي أيضاً، فهم هذه الصلابة الروحية، وهذه القدرة الاستثنائية على الصبر والتحمّل والصمود، التي يبديها الغزّيون في وجه حرب تدميرية شاملة، وإبادة جماعية فاجرة ووحشية، لم يجرِ مثلها من قبل، حتّى في الحرب العالمية الثانية. كما يصعُب على المُشفِقين والمُتعاطِفين والمُتضامِنين في العالم سبرُ غور هذه البطولات الملحمية (القتال من مسافة صفر)، وفكّ رموز هذه الشيفرة الغزّيّة العصيّة على الفهم، سواء من دولة احتلال أعياها بلوغُ أيٍّ من أهدافها المُعلَنة، بعد مرور عشرة أشهر من حرب إبادة جَنونية، أو من جنرالاتٍ عربٍ متقاعدين استحوا، وربّما تحسّروا على أداء جيوشهم الخائبة.

وأحسب أنّه من دون الإمساك بمفتاح عمارة العقلية الغزّية التي بُنِيَت مداماكاً فوق آخر خلال الحروب والحصار والتهميش ستستعصي على الرائي مهمّة دخول دهاليزها الضيّقة، ومقاربة روح التحدّي الهائلة، واستشفاف ما يمور في دواخل ناسها من حسّ جارفٍ بالخذلان والغبن والتمييز والعزلة. وعليه، من المتعذّر على كلّ سائلٍ فهمُ بواطن هذا البأس الكامن في أعطاف الرجال والنساء، الغزّيات، وإدراك مكامن هذه الحصانة المُذهِلة، وهذه الصلابة ضدّ الكسر أو الخنوع والانحناء، الأمر الذي يدعو إلى تقريب هذه الحالة السيكولوجية الفريدة من نوعها إلى الذهن، عبر ضرب الأمثلة الحسّية، وعقد المقارنات النظرية، لفضّ لُغز غزّة، ومقاربة ديناميّته، والقيام من ثمّة بعملية تفكيك، ثمّ إعادة تركيب هذا الكوكب الغزّي الدائر في مدار خاصّ، وقد تكون عقلية المُرابطين في القلعة المُحاصَرة أقرب ما تكون شبهاً بالعقلية الغزّية الضارية في القلق والحذر والاحتقان والتحوّط. إذ رغم وجود فوارقَ كثيرةٍ بين القلعتَيْن، يبدو قطاع غزّة للناظر إليه من بعد وكأنّه قلعةٌ من قلاع العصور الوسطى، يحاكيها ويتماثل معها من وجوه عدّة. فهو، من جهةٍ موقعه المعزول عن الجوار المتوجّس أمنياً إزاء انفجار القطاع المحاصر، أشبه بتلك العمائر الحجرية الضخمة القائمة في القفار النائية على خطوط القوافل، نقاطُ ارتكازٍ وردعٍ وإمداد مُتقدّمة ضدّ الجيوش الغازية، ومن ناحية جهوزيته الحربية المخفية عن الأنظار، فهو يداني ترسانة تلك المواقع الحصينة المجهّزة جيّداً للقيام بعمليات الكرّ والصدّ والفرّ والإعاقة، إلى أن تصل رسائلُ الاستغاثة إلى أولي الأمر في المركز، ويأتي المدد من قاعدة الإسناد الخلفية.

ومع أنّ لهذا القطاع المُغلَق على نفسه بوابات عدّة تُفتح مزاليجها من الخارج، وليس على غرار قلعة حصينة تُفتح بوّابتها الوحيدة وتُغلق من الداخل، ومع أنّ مقومات البقاء على قيد الحياة للمُحاصَرين في القطاع الباسل هي بين أيدي المحاصِرين ورهن أهوائهم السياسية، ومع أنّه لا سند له ولا مغيث يجهّز المدد في مكان غير بعيد عن الأسوار والبوابات المغلقة، لكن هناك خاصيّةٌ مشتركةٌ بالغة التجلّي بين الشريط الضيّق والقلاع القروسطيّة، ونعني بها عقلية القلعة المحاصرة.

ولعلّ إلقاء نظرة متمعّنة على المجريات الراهنة داخل قطاع غزّة المتروك لاقداره، وتقويم بعض ظواهر التجلّد الأسطوري أمام ماكينة القتل المتوحّشة، ومراجعة مضمون الخطاب الفائض بروح التحدّي والصمود والمثابرة، تشير كلّها إلى عديد من مكوّنات عقلية القلعة المحاصرة، إذ حين تطبق السماء، على الأرض، ويضيق مجال الرؤية وتتّسع العبارة، تقلّ البدائل وتتضاءل الخيارات المُتاحة، وتشتدّ معالم الحيرة ومظاهر الترك والخذلان، ندرك كيف تضافرت الظروف الموضوعية والذاتية، وتفاعلت مُدخلاتها في مدى 75 سنة لإنتاج مُركّبات ذهنية عقلية القلعة المحاصرة، وديناميتها المتّسمة بميل غريزي إلى التشدّد والتكتّم والمجازفة المحسوبة، تماماً على نحو ما حدث يوم «طوفان الأقصى».

أغنيات أحمد دومة في الانفرادي

محمد طلبة رضوان

كان نزول شريط لعمرو دياب، أو لمحمّد فؤاد، ثمّ لمحمّد منير، أيّام الجامعة سبباً للفرحة. كان للاغنيات هيبة، ولشراء الشريط طعم. كان «مغنواتية» تلك الأيام يحملون صوتنا ورغبتنا في التعبير عن أنفسنا وعن جيلنا وعن مشاعرنا المختلفة، وكان لهذا ثمنٌ. ثمنٌ الشريط الذي يعني «التحويش» أو الاحتيال من أجل الحصول على سبعة جنيهات «مرّة واحدة»، وكان لسماعه أيضاً ثمنٌ. البحث عن صديق لديه غرفة حرّة، أو بيت يخلو من سلطة الكبار ساعة في الأقلّ، حتى نتمكّن من رفع الصوت، صوت الغناء، وصوتنا معه، فإذا ضحتنا الاقدار سعاتَيْن سمعنا مرّتَيْن، أو ثلاثاً أو عشراً، من دون ملل. لم يكن الطرب دافعنا، فهو في مكان آخر، لكنّها الرغبة في عيش زماننا كما هو، لا كما رسمه آخرون.

تابعتُ أخبار صدور ديوان الشاعر والناشط السياسي، أحمد دومة، بعد خروجه من السجن. ودقّ قلبي بصوت هذه الأيام. كان صدور الديوان أكبر من مُجرّد حدث أدبي. هكذا رأيته، وهكذا رآه سجّان دومة، وانزعج منه، مسجون انفرادياً دفع عشر سنوات من عمره ثمناً لرفع صوته، ثمّ يخرج فيكون أوّل ما يفعل هو رفع صوته مكتوباً ومنشوراً. كتب دومة ما كتب في سجنه الإنفرادي، وحاول تهريبه ونجح، وحاول نشره ونجح، هاجمت قوات الأمن جناحَ دار المرايا في معرض القاهرة للكتاب عام 2021، وصادرت نُسخَ ديوان السجين أحمد دومة، وقبضوا على صاحب الدار، وأخذوه إلى مقرّ أمن الدولة، وعاقبوه. بعد هذا التاريخ بعامَيْن، يخرج دومة، رغم أنف سجّانه، وينشر الديوان نفسه، في الدار نفسها. عاد السجان مرّةً أخرى وصادر الديوان، ومنع نزوله المكتبات، بل أصدر بعض الفتاوى الكوميدية. عبر أدواته من أراجوزات المشايخ، أنّ مُجرّد صدور الديوان حرامٌ شرعاً. لم يكن ذلك كلّه خوفاً من قصائد دومة طبعاً، إنّما من دلالة صدورها، فـ«العيال بتوع الثورة» مكانهم السجون والمعتقلات والمصحّات النفسية، وليس مكانهم دور النشر وعناوين الأخبار ومنصّات القراءة.

فشل السجّان في مهمته، وتحوّلت الهتافات أغنياتٍ، وسقف الزنزانة أفقاً مفتوحاً على السماء السابعة. فهل هذا هو كلّ شيء؟... ربما لدى السجّان وشيوخه. أما لدينا، لدى القارئ ولدى شركاء الحلم، حلم الكتابة، وحلم الثورة، فالأمر مختلف. ما فات كلّه هامشي أمام الديوان نفسه، الزنزانة نفسها، مُجرّد هامش في متن القصيدة. هكذا بدت في شعر دومة، تراه ولا يكاد يراها، لم ينشغل دومة بسجنه أو بسجّانه، إنّما بنفسه، بتجربته، بحبيبته، بجيله، وبالله الذي لم يكفّ عن مناجاته سائلاً ومندهشاً ومعاتباً، تفيض أبياته بالأمل وبالحُبّ. ولا تخلو من التسليم. لو عرف السجّان الشعر، لأدرك أنّ غيابه عن ديوان دومة أكثر إهانة له من حضوره طاغيةً عاجزاً عن كلّ شيء، سوى سرقة الأعمار. عزيزي السجّان، صاحب السلطة، صاحب مصر: هذا بلاغٌ في المدعو أحمد دومة، فقد أهانك أكثر ممّا تتصوّر، أو تفهم، عَبْيَته عن أيّامه فغيَّبتْ عن قصائده، تذهب الأيّام ولا تذهب القصائد، ليس الحلّ في سجن الشاعر فهو مُحفّزٌ لخياله، وليس في القبض على قصائده فهو سبيل إلى رواجها، إنّما في قراءتها، فهل جرّبتَ يوماً أن تقرأ؟...

اسمع يا سيّدي: «بأغمض عينيّ فباشوفنا/ أنا باقرا على المكتب/ ونآسي سيجارة في إيدينا/ وأنت كل كم ثانية/ تروحي وتيجي

يبقى العامل الوطني الملاذ لمعالجة أزماتنا المستعصية

عبد الباسط سيدا

القاسم المشترك بين الأزمات والصراعات السائدة في منطقتنا في العقدَين الأخيرَين، في لبنان والعراق وليبيا وسورية واليمن والسودان على وجه التخصيص، أنّها تبدو مسدودةَ الآفاق، نتيجة غياب العامل الوطني الداخلي القادر على حسم الأمور بإمكانياته الذاتية، وبالتعاون، بناءً على شروطه وعلى تقاطع المصالح مع القوى الإقليمية والدولية، الراغبة فعلاً في مساعدة شعوب هذه البلدان، وتمكينها لتصبح قوىً شريكةً مُؤثّرةً مُنتجةً في عملية ضمان الأمن، وتحقيق الاستقرار في الإقليم، وتغدو قوىً تفاعليةً قادرةً في عملية التنمية التي تظلّ الطريقَ الأمثل لتجاوز الأزمات التي تعاني منها دول المنطقة، لا سيّما على صعيد الشباب والنساء والأجيال المُقبلة.

غير أنّ غياب العامل الوطني المطلوب الضروري للقيام بمهام التغيير ليس وحده المسؤول عن أزمات الدول المعنية، وإنّما غياب الاهتمام الإقليمي والدولي بمعالجة تلك الأزمات أيضاً له دوره، بل مساهمة قوى إقليمية ودولية عديدة في استمرارية تلك الأزمات وتعميقها وتعقيدها، ربّما انتظاراً لتهيئة الظروف والشروط بغية الوصول إلى اللحظة الحاسمة التي تكون فيها شعوب المنطقة قد وصلت عندها إلى اليأس المطلوب، وأصبحت مُستعدَّةً لتقبّل أيّ حلّ أو مخطّط يُنقذها من الفوضى الكارثية التي تعاني منها في مختلف المستويات.

ففي سورية ما زالت السلطة الأسدية تعلن انتصاراتها رغم تسبّبها في تهجير أكثر من نصف الشعب، وقتل نحو مليون سوري، إلى جانب مئات الآلاف من المُغيَّبين والمُعتقلين والمُعاقين والمُصابين. هذا إلى جانب أرقام مُفزعةٍ بشأن الذين يعانون من الأمراض النفسية بمختلف أسمائها. وفي المقابل، ما زالت المُعارَضة الرسمية، الهلامية الهشّة تُعلن تمسّكها بأهداف الثورة السورية، وهي من الأكثر بُعداً عن تلك الأهداف، وهذه هي المُعارَضة التي تسبّبت في اختزال القضية السورية في لجنة دستورية، بات وجودها وعدم وجودها سيّان، تدعو، بمناسبة ومن دون مناسبة، إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن 2254 (أكّد أن الشعب السوري هو من يقرّر مستقبل البلاد ودعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية)، بوصفه القرار الذي يُحدّد إطار الحلّ الواقعي الممكن للقضية السورية، وهو القرار الذي بات يُذكّرنا بالقرار 242 (يطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلّتها عام 1967)، أو بالقرار الخاص بحلّ الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أيّ مُجرَّد قرار ورقي لا قيمة له في ظلّ عدم وجود قوىً فاعلةٍ إقليمياً ودولياً تسعى وفق خريطة طريق واضحة، وبسقف زمني مُحدَّد، يتم الالتزام به من أجل تطبيق القرار والوصول إلى الحلّ. هذا في حين أنّه على صعيد الواقعي تتم عملية إعادة تدوير السلطة الأسدية عربياً وإقليمياً ودولياً؛ ولم تعد محنة الشعب السوري سوى مادّةً للشفقة، تُستخدم لتسجيل المواقف الاستهلاكية غير الملزمة.

وفي لبنان، لا توحي الأوضاع القائمة بأيّ إمكانية لاستعادة الدولة اللبنانية سيادتها، التي كانت، في ما مضى، رغم كلّ المثالب التي اتّسمت بها الدولة المعنية منذ بداية نشوئها، وهي المثالب التي أدّت إلى انفجارات مجتمعية قوية من حين إلى آخر، كان منها الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990، وهي التي أتاحت الفرصة لحافظ الأسد لإرسال قوات سورية إلى البلد، والسيطرة على مفاصل الحكم والمجتمع فيه، وذلك كلّه لم يكن بعيداً عن تفاهمات مع الغرب، ومع إسرائيل نفسها، وإن بصورة غير مباشرة.

واليوم، يهيمن حزب الله، بالتعاون مع النظام الإيراني، على لبنان، ويتحكّم فيه، ويفرض عليه قرارات الحرب والسلم، ويتدخّل في كلّ شاردة وواردة في الأمور السيادية، وذلك كلّه أمام مسمع حكومة عاجزة مشلولة وبصرها، وشُغور في موقع الرئاسة. ولم يكن في مقدور الحزب المذكور فعل ذلك كلّه لو ارتقت القوى السياسية اللبنانية التقليدية إلى مستوى التحدّيات، وتجاوزت الحسابات الطائفية والأسرية والشخصية، لصالح الروابط الوطنية التي من شأنها إشعار اللبنانيين بأنّهم يعيشون في كيان سياسي يمتلك قابليةَ التحوّل دولةً وطنيةً قادرةً على احتضان ورعاية الجميع.

والطامّة الكبرى في الأزمة اللبنانية، كما هو الحال في الأزمات الأخرى التي تعاني منها الدول العربية الأخرى، أنّها قد باتت مُزمِنة، تُكيّف معها العالم، ولم تعد القوى الدولية الفاعلة المُتحكّمة بالمنطقة تبدي أيّ استعداد جدّي لمعالجة هذه الأزمة معالجةً جذريةً سببيةً حقيقيةً، وذلك بعدما أثبتت المعالجات العَرَضية الآنية الإعلامية فشلها، وعجزها عن الوصول إلى المطلوب.

أمّا الأزمة العراقية في صيغتها الجديدة، التي بدأت مع سقوط نظام صدّام حُسين قبل نحو عقدَين، فهي مستمرّة وتتمثّل في الخلافات البينية بين ممثّلي المكوّنات المجتمعية، وضمن كلّ مكوّن بين ممثّلي القوى السياسية التي اعتادت الاستقواءَ بالقوى الإقليمية والدولية من أجل تعزيز المواقع في مواجهة القوى العراقية الأخرى. وهذه الخلافات كلّها، بل الصراعات، تجري في مناخ عامٍّ يسوده الفسادُ الأسطوري الذي يبدّد موارد العراق، ويجعل الحكومات في موضع غير القادر على تأمين المُستلزمات المعيشية الأساسية، ومنها المياه النظيفة، والكهرباء، والرعاية الصحّية، والمستوى التعليمي اللائق؛ هذا إلى جانب الإخفاق في تأمين فرص العمل لمئات الآلاف من الشباب العراقي، خصوصاً بين خرّيجي الجامعات ممن يبحثون عن العمل.

> لم تعد محنة الشعب السوري سوى مادّةً للشفقة، تُستخدَم لتسجيل المواقف الاستهلاكية غير الملزمة
>
> لن يتحقّق البديل الوطني الجامع المُتماسك من دون وجود مجموعةٍ ريادية مُستعدَّة للتخلّي عن أنانياتها ونرجسيتها وجشعها

وكما هو الحال في لبنان، يتحكّم النظام الإيراني في مفاصل الحكم والمجتمع العراقيَين، ويُهدّد المُخالفين، ويُغدق العطايا والوعودَ الوردية والنعمةَ المشروطةَ على الدائرين في فلكه، المُتلزمين بتعليماته وأوامره. ومثلما هو الوضع بالنسبة إلى الأزمتين اللبنانية والسورية، لا توجد مُعطياتٌ ملموسةٌ مبشّرةٌ بإمكانية معالجة الأزمة العراقية عبر استعادة السيادة العراقية، والتوافق الوطني لصالح سائر العراقيين من دون أيّ تمييز أو استثناء.

ويتقاطع الوضع في اليمن، في أوجه كثيرة منه، مع ما هو عليه الحال في العراق، حيث يُؤدّي الحوثي وأتباعه دوراً وظيفياً لصالح النظام الإيراني. وذلك من جهة تهديد دول الخليج من ناحية، ولا سيّما السعودية. كما برز هذا الدور أخيراً من خلال الأزمات الإقليمية، التي تفاقمت نتيجة الحرب الإسرائيلية على غزّة، من خلال تهديد حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر، عبر التحكّم بمضيق باب المندب، وقصف البواخر، بحجّة مساندة أهل غزّة ضدّ العدوان الإسرائيلي. وهناك معطياتٌ توحي بإمكانية انضمام بعض الأطراف السودانية إلى هذا الجهد، الأمر الذي يعني حرفياً تحكّم النظام الإيراني بهذا الممرّ الدولي المهم، وستكون لهذا الأمر انعكاساتٌ سلبيةٌ كُبرى على واقع التجارة العالمية، وسيُؤثّر على وجه التحديد في مصالح الدول المتشاركة في حوض البحر الأحمر. ويُشار هنا على وجه التحديد إلى كلّ من السعودية ومصر. والأزمة اليمنية تبدو هي الأخرى عديمةَ الآفاق، مستحيلةَ الحلّ إذا ما استمرّت المُعالجات غير المُجدية المُستخدمة حالياً مستقبلاً.

أمّا الأزمة الليبية، فهي الأخرى مُزمِنة، بفعل تضافر جهود جملة عوامل، في مُقدّمتها توافق اللاعبين المحلّيين والإقليميين والدوليين على استمرارية الفوضى في غياب الدولة لتقاسم الغنائم، بغضّ النظر عن الشعارات التي يرفعونها في المناسبات المختلفة، على استنزاف موارد البلاد الاقتصادية الهائلة، وتحوّل البلاد ساحاتِ نفوذٍ وتحكّم، بل تحويلها ورقةَ تفاوضيةً تُستخدم في البازارات الخاصّة بأدوار (ومصالح) الدول الإقليمية، ومنها مصر وتركيا على سبيل المثال، وبالتوافق مع القوى الدولية المُؤثّرة، لا سيّما الدول الغربية منها، وفي مُقدّمتها الولايات المتّحدة. هذا بالإضافة إلى روسيا الباحثة عن المياه الدافئة في المتوسّط. أمّا السودان فهو الآخر يعيش اليوم حرباً طاحنةً بين أقطاب المؤسّسة العسكرية (الجيش وقوات الدعم السريع) على السلطة والثروة، وما كان لهذه الحرب أن تستمرّ لولا الدعم الخارجي لطرفَي الصراع في هذه الحرب، وهي حربٌ تُنذر بتحوّل السودان، بموارده الطبيعية والبشرية وبثرواته الاستراتيجية، ساحاتِ نفوذٍ، ومستودعاً على صعيد الثروات والبشر، لصالح القوى الدولية والإقليمية، ومن هذه القوى إيران ومصر، وبعض الدول الخليجية، إلى جانب روسيا وحتّى الصين، بالإضافة إلى بعض الدول الغربية.

وللموضوع الفلسطيني خصوصيته، ويحتاج تناوله بعمق جهداً أكبر، ومساحةً أوسعَ لتناوله من مختلف جوانبه، وهو الأمر الذي قمنا به مراراً، وسنتابع ذلك مستقبلاً.

ستؤدّي هذه الأزمات المُستعصية، في حال استمرارها، إلى أحدِ أمرين، أن تتحوّل الدول المعنية مُجرَّد ساحاتٍ تهيمن عليها قوى الأمر الواقع بمساعدة القوى الإقليمية والدولية، وتتعرّض الموارد والثروات للنهب والسلب، في حين يتحوّل سكّانها خزّاناً بشرياً لدعم المليشيات وقوّات المُرتزقة في مناطق مختلفة. أو أنّ المنطقة بأسرها في انتظار توافقاتٍ دوليةٍ جديدة، تأخذ بالاعتبار المُتغيّرات التي كانت خلال السنوات المنصرمة، لتجري عملية إعادة نظر في الحدود والكيانات، وذلك بما يتوافق مع حسابات القوى المعنية، لا سيّما إسرائيل، التي تأخذ بالاعتبار واقعَ تزايد عدد الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي، وفي الضفّة وقطاع غزّة، وفي الجوار الإقليمي، حيث مخيّمات اللجوء التي تشكّلت بعد النكبة الفلسطينية الكبرى عام 1948. وتتحسّب، في الوقت ذاته، لواقع التمدّد الإيراني في دول المنطقة ومجتمعاتها، وتوجّهه نحو المرّات المائية الحيوية فيها.

أما البديل الوطني الجامع المُتماسك الغائب حالياً، فهو الذي يظلّ، في جميع الأحوال، مخرجَ النجاة الآمن، ولكن هذا البديل لن يتحقّق من دون وجودِ مجموعةٍ ريادية مُستعدّةٍ للتخلّي عن أنانياتها ونرجسيتها وجشعها، لتعمل بحزم وتفانٍ من أجل جمع الشمل، وإتاحة الفرصة أمام الشعوب لتُعبّر عن آرائها ومواقفها بخصوص مستقبلها، ومستقبل أجيالها المُقبلة بكلّ وضوح وحرّية.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

هل سينقذ الدستور آمال الرياضة الأولمبية في المغرب؟

عبد الحميد اجماهيري

أعقبت منافسات أولمبياد فرنسا 2024 موجةُ انتقادٍ عميقةٍ طاولت النتائج التي حازها المغرب، والتي جاءت مُخيّبةً للأمل، وفتحت الباب لإطلاق نارٍ واسع على الجامعات الرياضية في البلاد. ويمكن تلخيص هاته النتيجة في جملة تداولها أصحاب الحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي، وكذا الهيئات السياسية المُعارضة والمجتمع الرياضي، الذين تداعوا، من كلّ فجٍّ عميق، إلى رفع شعارٍ احتجاجيّ يقول «60 مشاركاً من أجلّ المرتبة 60».. تلخيص بليغٌ لمرتبة المغرب في لائحة الميداليات المُتحصّل عليها في هذا المُلتقى الدولي.

وقد عاد المغرب من المنافسات الأولمبية بميدالية ذهبية يتيمة، منحه إياها العدّاء سفيان البقالي، وهي المرّة الثانية التي يحظى فيها بتتويج دولي كهذا في ألف متر موانع، وأخرى برونزية كانت من نصيب الفريق الأولمبي في كرة القدم بقيادة سفيان رحيمي. علماً أنّ أفق انتظار الجمهور من أدائه كان فوق ما حصل عليه في الواقع. غير ذلك، ارتفعت في المجالات والمواقع دعوةٌ صريحةٌ إلى «ربط المسؤولية بالمحاسبة»، وتراوحت بين المطالبة بإقالة المسؤولين كلّهم في الجامعات (الفدراليات) الرياضية ومحاسبة كلّ واحد على أدائه.

ومن الجديد أنّ «ربط المسؤولية بالمحاسبة» لم يعد مُجرَّد متطلّب أخلاقيٍّ، يجد وازعه في ثقافة النتيجة التي تفرض على كلّ من أخلّ بأهداف مسؤوليته أن يقدّم الحساب عنها أو تتم متابعته بسببها، بل أصبح بالأساس من أركان الحياة الدستورية المغربية، منذ توافقت القوى الحيّة على دستور «الربيع المغربي» في 2001. وهو النصّ الذي يقول في فصله الأول: «يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة». وتحتفظ الذاكرة المغربية بأنّ عملية تفعيل هذا البند، في سياق مغربي متوتّر مطبوع بـ«حراك الريف» في 2017 قد افترض زلزالاً سياسياً، بلُغة العاهل المغربي نفسه، جرت بموجبه إقالة وزراء عديدين، ومحاسبة مسؤولين ترابيين، وإعفاء آخرين. ولعلّ هذا ما يجري استحضاره ضمنياً من خلال هذه الدعوة المُتجدّدة.

> بقدر ما تستند الانتقادات للرياضة المغربية إلى مبادئ دستورية فاعلة في النقاش العمومي، ترتكز كذلك على «تشجيع» الملك
>
> للمدخل الدستوري قدرة في إيجاد تعبئة واسعة، وتحويل الرياضة «خدمةً وطنية» قادرة على التعبئة

بنود دستورية أخرى عملت، على غرار الفصل 26، على إلزام السلطات العمومية بتوفير ما يجب من وسائل لأجل «تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة»، مع الالتزام بـ«تنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة». أو الفصل 33الذي ألزم «السلطات العمومية باتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفنّ والرياضة والأنشطة الترفيهية». ومن هنا، يكون النقاش العارم مُؤطَّراً بالدستور، وهذا جديد للغاية، وفتح مقاربةً جديدةً تجمع بين التدبير والنتائج المتحصّل عليها، وأساليب التدبير المعمول بها في الميدان.

في السياق الرياضي الحالي، صار واضحاً أنّ السقف الذي وضعته منجزات المغرب في مستوى كرة القدم، سواء في مونديال قطر 2022، أو في ربح منافسات دولية فئوية، أو من خلال تنظيم مونديال 2030، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، أو من خلال احتضان كأس أفريقيا 2025، هذه التراكمات كلّها قد جعلت أفق انتظار المغاربة عالياً، ويحُث على مزيد من العطاء في الرياضات الأخرى. ولهذا، يتعرّض المسؤولون فيها، من قبيل ألعاب القوى أو الملاكمة أو الجمباز أوالمُسايفة أوالسباحة أوالعدو بأنواعه، إلى الانتقاد، بتضمين إيحاء إيجابي حيناً بالدعوة إلى توفير شروط إقلاع جديد أو إلى انتقاد مفرط يكون فيه التضمين سالباً، يُطالب برؤوس المسؤولين، الفدراليين والأولمبيين.

ولعل من الجدير بالإشارة هنا التذكير بأنّ مُقاربة «الحلّ من الأعلى»، التي جرى اعتمادها في كرة القدم، بالبحث عن فرديات مغربية في أوساط مغاربة العالم، وأعطت نتائجَ باهرةً بسبب الارتباط القوي للمغاربة في الخارج ببلادهم، هاته المقاربة لن تكون بالنجاح ذاته، لسبب بسيط، أنّ الفرديات المغربية في العالم، في المجالات الرياضية المعنية هنا قليلة، إن لم نقل مُنعدِمة، في عديد من الشُّعب الرياضيّة، وهو ما صار يفرض «الحلّ من الأسفل» أو الحلّ القاعدي، الذي يستوجب سياسةً طويلةَ النَفَس، وإرادَوية ناجعة وطموحة، تمسّ مناحي الحياة المجتمعية كلّها (المدرسة، والجامعة، والمجتمع المدني، وقطاع الرياضة، والترفيه... وغيرها كثير).

ومن المثير للانتباه أنّ الانتقادات، بقدر ما تستند إلى مبادئ دستورية فاعلة في النقاش العمومي، ترتكز كذلك على «تشجيع» ملكي، سبق أن كان موضوعَ رسالةٍ في المناظرة الرياضية، التي نظّمتها المملكة في 2008 وما زالت تشكّل مرجعيةً قارّةً في تقييم الأداء الرياضي المغربي. وعادت إلى التذكير بعناصره القوية، من قبيل قول الملك محمّد السادس إنّ «من التجليات الصارخة لاختلالات المشهد الرياضي، ما تتخبّط فيه الرياضة من ارتجال وتدهور واتخاذها مطية من لدن بعض المتطفلين عليها للارتزاق أو لأغراض شخصية».

وعلاوة على الرسالة الملكية، والدستور، تستند الانتقادات، في قراءة النتائج وما يجب أن يترتب عنها من مسؤوليات، على المرجعيات المفترض فيها تأطير السياسة الرياضية، من خلال الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2008 . 2020 وهو ما كان موضوع تقرير للمجلس الأعلى للحسابات، الذي سجّل «تعثر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق سنة 2020»، إذ لاحظ أنّ «أكثر من نصف المحاور والأوراش الهيكلية ظلت دون إنجاز»، والمجلس الأعلى للحسابات، الذي لطالما كان أداةً في ربط المسؤولية بالمحاسبة، سجّل «التطور البطيء لمعظم المؤشرات الرياضية»، ودعا إلى وضع «إطار استراتيجي جديد ينطلق من نتائج تقييم حصيلة الاستراتيجية الوطنية للرياضة».

والرياضة، أحد المرتكزات القوية في صناعة النموذج المغربي للقوة المرنة (Soft Power)، التي أكسبت المغرب إشعاعاً في ظرف قياسي، صارت كذلك أحد عناصر التفكير في اللعبة الجيوسياسية، التي تتيح له تحويل نفوذه انتظاراتٍ في المستوى عالمياً. وما نسمّيها عادةً الديبلوماسية الرياضية، صارت تفترض تفكيراً عقلانياً وسلوكاً ذكياً مقنعاً في المفاوضات الدولية، كما في حالة مونديال 2030 مثلاً، وما يستوجب ذلك من تدبير عقلاني وديمقراطي يحترم المعايير الدولية، والتشريعات ذات الأثر في الأداء الرياضي الدولي. وهو ما يفترض، بالاستنتاج، وجود المغرب في ملعب معقّد الأشكال، متعدّدها، يساير القوانينَ الدولية وقواعد التدبير الدولي الناجح.

ويبدو المرجع الأفيد في تدبير صدمة أولمبياد باريس هو العودة إلى توصيات تفكير جماعي سبق للمملكة أن خاضته من خلال النموذج التنموي الجديد الذي يريده المغرب خريطةَ طريق في أفق 2035، في صناعة القوة الإقليمية، والمركز الدولي. ولعلّ المداخل الناجعة قد تكون كثيرة، لكنّ الذي يبقى له قدرة على إيجاد تعبئة واسعة، وتحويل الرياضة «خدمةً وطنية» قادرة على هاته التعبئة، هو المدخل الدستوري، سواء من خلال الرقابة الصارمة في تطبيق المعايير المتعارف عليها دولياً في المجال، أو من خلال مراقبة المؤسّسات الدستورية مثل البرلمان، الذي حرّكته المُعارَضة في هاته النازلة، ومجلس الحسابات، أو من خلال تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحرير الرياضة من عِبئَين أساسيَين، أحدهما مرتبط بثقافة النتيجة، والثاني بالفساد السياسي، وهي قصّة أخرى تهزّ العديد من الكيانات الرياضية.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads